الشراكات والحوكمة والتنمية المستدامة

مقدمة.

تعتبر التنمية المستدامة مقياسا لمدى تقدم الدول على كافة الاصعدة , فتحقيق الرفاهية للمواطنين والسكان على حد سواء,يعبر عن مدى فاعلية النهج الليبرالي الذي يقمن الدولة من رفع اداء مستوى المؤسسات و الافراد للوصول الى الرخاء المادي بشكل يسير.

وعليه فإذا ما تم تحقيق ذلك فإنما يعتبر مؤشرا على تطور الاقتصاد خاصة اذا كان نهج هذا الاخير هو النهج الرأسمالي ,اذا ما علمنا أن الدول الرأسمالية غالبا ما تستغل التطور التقني والصناعي في السيطرة على الشعوب المتخلفة وتسلب مقدراتها وممتلكاتها , وهذا بدوره يؤدي بنا الى التسلم بحقيقة لأمراء فيها التي مؤداها ان التقدم الاقتصادي لا يعتبر الحل الوحيد في حل الاشكاليات التنموية لأنه يؤسس على التفرد والتحكم المفرط في الموارد البشرية ,الأمر الذي ينعكس سلبا على الانسان وبيئته.

وهذا بدوره ادى الى ظهور تيار يدعو الى وضع التنمية الاقتصادية على راس هرم اهتمامات الدولة لكنه سرعان ما فشل بسبب بحثه عن الربح المادي فقط .فالتنمية الاقتصادية ليست هي السبيل القويم لإحداث توازن بين متطلبات الانسان لحياة كريمة, وبين ما يتطلبه المحيط او البيئة من صون واهتمام اضافة الى العناية باحتياجات وحقوق الاجيال القادمة.

وللتلطيف من مساوئ التنمية الاقتصادية ظهرت بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية,كالتنمية الشاملة والتنمية الموازية,والتنمية المستدامة فأتضح بجلاء أن الاخيرة هي القمينة في صحة طرحها وأهدافها لتحقيق الرخاء ومعالجة الاشكاليات بين الانسان باعتباره كنه التنمية وبين التنمية لشمولها المكونات الطبيعية ومواردها وأسسها الايكلوجية المهمة.

وفي خضم الحديث عن الشراكات التنموية واعتبارها الية لدعم التكامل بين الدول العربية والإسلامية.فان هذه الاخيرة تعتبر من اهم مناطق العالم من حيث الجغرافيا السياسية والموارد الطبيعية اضافة الى التاريخ الحضاري والديني المشترك,مما يجعلها محط اهتمام القوى الاجنبية التي كانت وما زالت تحاول السيطرة عليها واحتوائها باستعمال شتى وسائل القوى سواء اقتصادية او اعلامية او عسكرية.وبالرغم من محاولة العالم العربي كبح جماح السيطرة عليه ,عن طريق استحداث منظمات اقليمية واطر لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي الا ان ذلك لا يغنيه عن اللجوء للغرب لحاجته الدائمة للغذاء والتقانة[1].

ان اهم استراتيجيات التنمية المستدامة هي ان تضمن هذه الاخيرة حق الشعوب في التنمية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتصون حقوق الاجيال القادمة , فان العالم العربي لم يغب عنه ما للتنمية المستدامة من اهمية , وأدرك قدراتها في منحه هامش من المناورة والمطالبة بحقوقه العادلة في تكوين توجهه الخاص نحو ترقية كفاءاته وقدراته في صالح شعوبه ومستقبل اجياله القادمة من خلال مشروعات اقليمية ذات بعد استراتيجي تأخذ الطابع النظري والعلمي. وهذا بدوره يؤدي الى تطوير البيئة اللازمة للنهوض بالتنمية على جميع الاصعدة. وينمي القدرات الانتاجية التشغيلية ويقوي وشائج التعاون العربي الذي اذا ما تم الاهتمام به فانه حتما سيؤدي الى نوع من التحرر للاقتصاد الفلسطيني من الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي.

---

[1]-خالد بن محمد القاسمي ، التكتل الاقتصادي في العالم مع الاشارة خاصة لحالة الدول العربية ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، 1988 , الطبعة الاولى ، ص 39

ولتكريس أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع ، فقد وضعت الامم المتحدة عددا من الاهداف -17 هدفا - التي تنشد الى ازالة جل التحديات التي من شأنها ان لا ترتقي بالانسان والبيئة التي يعيش بها كالفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة والسلام والعدالة ، وغيرها من التحديات الواجب استئصالها او التخفيف منها . كما تم وضع برنامج زمني للتأكد من مدى جدية الدول من الالتزام بتحقيق تلك الخطط والأهداف بحلول عام 2030 .

وفي سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة نلاحظ أمن المملكة المغربية إنعكفت على اعداد نموذج تنموي من خلال إيلاء الأولوية للتنمية المستدامة , وإتخاذ عدة إجراءات على مستوى السياسات الحكومية ، حيث حقق المغرب حصيلة مشرفة على المستوى الوطني والافريقي بفضل مبادراته المتعددة التي اطلقها صاحب الملك محمد السادس في مجال التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية ، من خلال التزام المغرب ببنود اتفاقية باريس للمناخ ، والإعلان عن احداث ثلاث لجان خاصة بالمناخ من اجل استدامة التنمية ، وقد خطت بعض الجامعات المغربية مثل جامعة عبد المالك السعدي في مدينة طنجة خطى مهمة من خلال توفير 21 مسلكا تكوينيا " الاجازة والماستر ودبلومات التقنيين والمهندسين" في مجالات على علاقة بالبيئة وبالتنمية المستدامة والطاقات المتجددة ، وتم افتتاح معرض المقاولات والمؤسسات المتخصصة في مجال البيئة والطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر الذي يعتبر فرصة لاستكشاف التكنولوجيا الحديثة في مجال التدبير البيئي وفضاء تبادل الخبرات .

وفي السياق ذاته فان العالم المعاصر وقع في قبضة مصطلح غامض والذي اصطلح على تسمية بالعولمة التي تؤسس لهيمنة الاقتصاد الرأسمالي وجعله نموذجا عالميا لا يبقى مع غيره من الانظمة الاخرى,مختلقا للمؤسسات والهياكل الدولية التي تكرس توحشه واختراقه لسيادة الدول واستقلالها وضرب اقتصاديتها في العمق , بفعل ما فرضه العولمة من تأثيرات عن طريق الياتها ومؤسساتها المالية والاقتصادية والتجارية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية [2]. ودون الاسهاب في الحديث عن مثالب العولمة –احتكار وتسلط وتغول-فان هذه الاخيرة تبحث عن النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه المادي دون الاهتمام بالتنمية ورفع مستوى معيشة الشعوب او المحافظة على البيئة ,وذلك على خلاف التنمية المستدامة التي تبحث عن تحقيق تنمية للشعوب بالمحافظة على البيئة والإنسان ومستقبله الامر الذي يتعارض مع غايات العولمة في الاحتكار والتسلط والسيطرة مما جعل التنمية المستدامة تتعرض لمخاطر جمة تحول دون اتساع نشاطها وتحقيق اهدافها ، لتعارضها مع مصالح اللاعبين على المسرح السياسي والاقتصادي الدولي.

وعالمنا العربي بدوره لم ينجو من تأثيرات وتحديات العولمة في تمزيق قدراته وإضعاف توجهاته نحو التوحد وتفعيل مشروعات التنمية المستدامة بالشكل الأمثل . الأمر الذي يطرح علينا بالحاح مد روى العين في الأفق حتى تتضح معالم السير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ,وذلك لا يأتي إلا من خلال أعمال إدارية رشيدة تركز جهدها في تحقيق متطلبات التنمية وترتكز على دراسات متجانسة وواضحة من خلال عمل شراكات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لخلق فكر جمعي موحد يدرك مدى أهمية إقرار وترسيخ التنمية المستدامة التي تحقق الرفاه للجماعات في حدود الامكانيات المتاحة , وايجاد سبل لاتاحة غير المتوفر, الأمر الذي يفرض وبإلحاح إنشاء مشروعات تشترك في اقامتها عدة أطراف سواء على المستوى الوطني او الاقليمي , بين مؤسسات القطاع العام أو المختلط أو الخاص للنهوض بنشاط انتاجي أو تجاري أو مالي من شأنه تحقيق المنافع في شتى المجالات .

---

[2]- يس السيد"في مفهوم العولمة "المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 228 فيفري -1998 ، ص 213

وعليه فإن الاشكالية محل الطرح والمعالجة تتعلق بالأساس حول القدرة على الوصول الى تقارب من أجل اقامة تصور للتنمية المستدامة وتجسيده على أرض الواقع في ظل المتغيرات الداخلية والضغوطات الخارجية والتعاطي الاداري الرشيد مع ذلك . وهل بإمكان الشراكات المحلية التي المجسدة لاحد اهداف التنمية المستدامة أن تضمن النهوض با لمجتمع نحو التقدم والازدهار وفي المقابل هل يمكن نسج شراكات على المستوى الاقليمي و العربي تمكن من احداث تقارب يتم من خلال توفير العديد من العوامل التشاركية ولو بصورة تدريجية ، كإزالة الحواجز الجمركية وحرية انتقال رؤوس الأموال ، وتنسيق التشريعات الاقتصادية والاجتماعية ، وخلق تنسيق بين خطط التنمية المستدامة على غرار ما حدث من اتحادات ناجحة في دول المعمورة ؟ .

وفي هذا الشأن لا بد من تسليط الضوء على بعض الامور المهمة التي تطرح نفسها على الخبراء والباحثين في شأن الشراكات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والتنموي وامكانية أن تشكل منطلقا لتحسين التنمية ألمستدامة والى أي مدى يمكن للحكومة أن تحقق التنمية المستدامة باعتبارها نسقا من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن حاجات الناس تربطها شبكة متينة من علاقات الضبط والمسائلة بهدف تحقيق الصالح العام بواسطة الاستعمال الاقصى للوسائل البشرية والمالية والتقنية وكذا المؤسساتية للدولة بغية اقامة دولة ديمقراطية نافعة تتضمن حقوق المواطنين وتوفر اليات مناسبة لتقويم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ واهدار المال العام في تحقيق التنمية المستدامة[3].

وفي سياق العلاقة الجدلية بين التنمية المستدامة والعولمة فهل يمكن للأخيرة أن تعتبر مكملا ايجابيا أم مؤشرا سلبيا على التنمية المستدامة ؟ وهل يمكن لحركة دمج اقتصاديات العالم – العولمة- أن تعمل على تحقيق تنمية مستدامة من خلال إلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية بين الدول والمجتمعات ونقلها من حالة الصراع الى حالة التوافق ومن التجزء والتفتت الى الاقتراب والتنمية والتوحد؟ هذا ما يمكن الاجابة عليه من خلال هذه الدراسة التي اعتمدت على تحليل المحتوى الفكري والبيداغوجي للدول المهتمة بتحقيق التنمية المستدامة ، حتى يتسنى لنا فهم الظاهرة محل البحث بالشكل الأمثل وتفسيرها وتحليلها تحليلا يمكن من فهم أعمق للتنمية المستدامة ،والتي إرتأينا منهجيتنا على الطريقة الفرانكفونية التالية :

المبحث الأول : آليات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول : المشاركة والنهوض بالتنمية

المطلب الثاني : الحوكمة وأثرها على التنمية المستدامة

المبحث الثاني : العولمة والتنمية المستدامة

المطلب الاول : منهج التنمية المستدامة في مواجهة تحديات العولمة

المطلب الثاني : مرتكزات التنمية المستدامة في ظل العولمة

[3]- سعيد جعفري ، ما الحكامة ، مطبعة الامنية – الرباط - 2014 ، ص 63 وما بعدها

المبحث الأول : آليات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة :

نقول وبكل سرعة أن التنمية هي الزيادة في مقدار الشيء الذي يتوفر عليه الشخص ، فالتنمية هي الاتجاه صوب بالعمل الجاد للنفس أو اسداء خدمة للغير والقيام بما ينفعه . الا أن التنمية المستدامة لا تقف عن تأصيل ثابت وتعريف قار لتشعب هذا المفهوم وتعدد مجالاته , وفي هذا الشأن فقد تطرقت لجنة بروندتلاند[4] الى مفهوم التنمية المستدامة على انها " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس لقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاته " .

وحسب المتخصصون في موضوع التنمية المستدامة فان هذه الأخيرة تستلزم مجموعة واسعة من الاطاريح المختلفة وتقتضي توفر منهج متعدد الجوانب لادارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسساتية . فصانعوا القرارات يحتاجون الى المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة بيد أن هذه الأخيرة تتطلب أيضا تحليل المعلومات وتحديد الاتجاهات والخيارات ونقاط الضعف لتطبيقها بالشكل الأمثل ،وتتيح المؤشرات لصانعي القرارات والسياسات مدى صواب الخطى التي يسيرون عليها ، ومدى احراز التقدم نحو استدامة التنمية .

ولأهمية هذا النوع من التنمية فقد عقدت من أجله العديد من المؤتمرات مثل ، قمة الأرض التي عقدت في ريو جانيرو سنة 1992 التي تم بموجبها تحديد المعايير الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة .اضافة الى قمة الأرض الثانية التي تم عقدها في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة ، وقبل تلك القمتين فقد وجدت جذور فكرية مهمة تتعلق بالتنمية المستدامة مثل تقرير نادي روما، المعنون (حدود النمو) عام 1970 وجاء فيه ان الحدود البيئية للنمو الاقتصادي عامل هام في التنمية الاقتصادية ، ثم أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تقريرا بعنوان الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة عام 1980 ، واعتبر هذا التقرير رائدا في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بترابط الاقتصاد مع البيئة ، وقد ظهر توافق بين مفهوم المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية ومنه انبثق مفهوم التنمية المستدامة .

أما مؤتمر ستوكهولم المنقعد عام 1972 وهو مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية فقد ظهر من خلاله مفهوم التنمية الملائمة للبيئة حيث تم تصميم نموذج للتنمية يحترم البيئة ويولي عناية الخاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية ، ويجعل التنمية الاقتصادية مرافقة للعدالة الاجتماعية وكان هذا المؤتمر أول انجاز في مجال وضع أسس النظام البيئي للعالم والذي تلاه العديد من المؤتمرات التي تهدف الى احداث تغيير جوهري في طبيعة ومسيرة التنمية في العالم لتصبح أكثر استدامة وعدالة , ويتسنى من خلالها لكل دولة التأثر والتأثير عن طريق وضع صورة عن نظمها المؤسساتية في تحقيق استدامة

---

[4]- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) منشورات الامم المتحدة 1987 .تضمنت هذه اللجنة ما يزيد عن عشرين شخصية سياسية عالمية وخبراء في التنمية من مختلف دول العالم عملوا لمدة ثلاث سنوات وتناولوا التنمية المستدامة من منظور دولي ناقش أسباب تدهور البيئة التي كانت نتاج حالات الفقر والنمو السكاني في دول الجنوب ، والاستهلاك المفرط والتلوث في دول الشمال ، واكد على ضرورة بدل مجهودا على مستوى دولي لحل المشاكل البيئية المتفاقمة .

التنمية . والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في ذلك الشأن الذي يؤدي الى إقرار سياسات عامة تكاملية تشاركية تقوم على مقاربة عصرية في صنع القرار والتدبير الجيد للشأن العام عن طريق منهجية للعمل المتعدد الأطراف باعتماد معايير حكماتية لتحقيق التنمية المستدامة من قبيل المشروعية والشفافية والمسؤولية ...

ومما لا شك فيه أن تلك المؤتمرات التي تم عقدها بين الدول في اطار تشاركي ما كان دافعها الا ترسيخ اليات العمل المشترك على الصعيدين الداخلي والخارجي لتكريس مفاهيم استدامة التنمية (المطلب الأول) ، الأمر الذي يفرض ضرورة تطويع المنظومة القانونية لخدمة أغراض وسبل تحقيق التنمية وهذا لا يتأتى الا بانتهاج طرق تقوم على أساس من الحكامة الرشيدة في تدبير وتطوير أسس تحقيق التنمية المستدامة (المطلب الثاني)

المطلب الأول : المشاركة والنهوض بالتنمية

لا يمكن الحديث عن مفهوم التنمية دون التطرق لأهمية الجهود الجماعية في تحقيقها ، فالتنمية عبارة عن الية أو منهجية أو نسق يتطلب مجهود متعدد الأطراف متنوع في الأسس والمرجعيات متوحد في الغاية والهدف العام . وعليه فان المشاركة مبدأ نبيل وفعال يروم الى تعميم وتطوير برامج العمل الجماعي من خلال العلاقات التعاونية والتشاركية القائمة على الحوار الذي يسعى الى تحقيق مشاريع كبرى تنموية اقتصادية سياسية ثقافية فاعلة ، الأمر الذي يتطلب علاقات تقوم على الثقة المتبادلة المرتكزة على بعد النظر واستشراف المستقبل .

وفي هذا السياق فان الشراكات اذا ما تم تحقيقها بالشكل الأمثل فانها ترسخ لبناء أنظمة متماسكة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، ولأهميتها فقد حظيت باهتمام خاص ضمن تقارير التنمية المستدامة التي نطالعها سواء الدولية منها أم الوطنية ، وذلك باعتبارها أداة فعالة وإنموذج دولي لتحسين أداء المرافق العمومية والرفع من جودتها .

وعليه فان ما نحن بصدد الحديث عنه يتعلق أساسا براديغم حديث للنهوض بالإنسان وبيئته من خلال الجهود المؤسساتية تأخذ من الشراكة أساسا للعمل التنموي الذي يرسي دعامات التنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية التي تدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة المحلية وغايات واهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

ولأجل ذلك سنقف عند أهمية الشراكات في تدعيم أسس استدامة التنمية على المستوى المحلي (الفقرة الأولى) مع ايماننا العميق بان تلك الشراكات لا تقل أهمية عنها على المستوى الإقليمي أو الدولي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (الفقرة الثانية) .

الفقرة الأولى : الشراكات العمومية المحلية

تعتبر الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني احد أهم التركيبات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة كما عبر عنها جدول الأمم المتحدة لتدعيم خطة 2030 ، وذلك في اطار تأسيس قاعدة تأخذ من تبادل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا والموارد المالية أساسا في تحقيق الرفاه للأفراد عبر فتح مجال التفاعل الإيجابي لشتى مكونات المجتمع للاندماج في المسار التنموي الديمقراطي لبلوغ دولة الحق والقانون .

من المؤكد أن انخراط عنصر الشباب ومشاركته في تحقيق التنمية يجب أن يعتبر خيارا استراتيجيا ، حيث أن إعداده وتأهيله للمستقبل يحدو بنا الى إعادة النظر في المنظومة التربوية ، بحيث تكون قادرة على تكوين الأجيال الصاعدة واعدادها للمشاركة في المسار التنموي عبر فتح المجال امامهم في تحمل المسؤوليات ، فهم أكثر من يؤثر في الحاضر ويصنع المستقبل ,فالشباب عصب الامة ومصدر عزها ونصرتها . وفي هذا الصدد ندعو من هذا المنبر الى إعادة النظر في مقاربتنا التعليمية للارتقاء بهم عن طريق إعادة الدور الريادي للبيئة الدراسية في مرحلتها الأولى بالارتقاء بالمدرس ، وادائه وفق منطق تربوي فعال يقوم على تفاعل المتعلمين وتنمية قدراتهم الذاتية وإتاحة الفرص امامهم للإبداع و الابتكار ، إضافة الى احداث تغيير في نسق المنظومة التعليمية وأهدافها بإضفاء دلالات جديدة على عمل المدرس لقيامه برسالته النبيلة .

فضلا عن تحويل المدرسة الى فضاء يعتمد على صقل الحس النقدي للطلاب وتفعيل الذكاء لديهم ، بدلا من شحن الذاكرة بالمعارف المتراكمة ،مما يؤدي الى انخراطهم في مجتمع المعرفة والتواصل ، ومن هنا ندعو الحكومة الى العمل الجاد الدؤوب للتركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية وعدم الخضوع التام لبرامج البنك الدولي التي تلزم الدول بتخفيض الانفاق الحكومي على التعليم وذلك في اطار ما يسمى بالخوصصة ، فمرفأ التعليم يجب أن يبقى تحت الإدارة المباشرة للدولة الى جانب التأهيل المعقلن للتعليم الخاص في اطار الشراكة التفاعلية والتكاملية و الادماج .

وعلى اعتبار ان الشراكات بين المؤسسات المحلية تعتبر من المقومات الفعالة في استدامة التنمية ، فإن تلك الشراكات تكون من خلال عقود تبرمها المؤسسات العامة مع نظيرتها الخاصة ، فإن أهم ما يميز عقود الشراكة هو انصبابها على المشاريع التنموية والخبرة العملية أو تأهيل العنصر البشري .

وعليه فإن الشراكات أصبحت حجر الأساس في مشاريع التنمية من حيث إقترانها بالعديد من التحولات التي شهدها عالمنا المعاصر في شتى الميادين ، وانبثقت عنها بعض المفاهيم مثل المساهمة ، واللامركزية ، والجهوية ، والاندماج ، واحترام الخصوصيات ، وانفتاح المؤسسات على محيطها . وهذا بدوره نتج عنه توجه جديد في استدامة التنمية في جل المجالات[5] ، الأمر الذي أدى الى تطوير دراسات تربوية تسعى الى إعادة هيكلة الأنظمة التربوية تماشيا مع تلك التحولات للمساهمة في اعداد الفرد باعتباره عصب الاستثمار وأساس التنمية الوطنية المستقبلية الواعدة ، حيث أن العلاقة القائمة بين المدارس والأسر والهيئات المجتمعية تشكل مجموعة من مجالات التأثير المتداخلة وهي تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فعالية ، هذا بدوره يجسد مفهوم المشاركة لانفتاح المؤسسة التعليمية على المجتمع ويرتقي بالتعليم وجودته , فجل التجارب في هذا المجال اثبتت نجاح المشاركة المجتمعية في اصلاح المؤسسات التربوية والتعليمية من خلال إتاحة الفرص الحقيقة لشتى أطياف المجتمع من أسر ومجالس آباء ، ومدرسين ، وقيادات مجتمع للمساهمة والمشاركة في المهام والتخطيط المدرسي من خلال علاقات تبادل واتصال في اطار شبكات وبنيات مرنة .

وفي خضم الحديث عبن الشراكة التربوية في اطار القوانين المقارنة فإن التجربة المغربية أثبتت مدى نجاعتها وقدرتها على الرفع من مستوى التعليم المدرسي ، حيث انفتحت المؤسسة التعليمية المغربية على محيطها السوسيو اقتصادي والتجارب الأخرى مما رفع من مستوى التلاميذ من تنمية قدراتهم التحصيلية وتقوية جانب التواصل والتفاعل الثقافي لديهم عن طريق التفاعلات الإيجابية داخل المؤسسة أو خارجها . الأمر الذي جسد مفهوم الشراكة بشكل جلي فكل ما سبق لم يكن وليد الصدفة ، بل كان

---

[5]- انظر:بلقيس غالب الشرعي , دور المشاركة المجتمعية في الاصلاح المدرسي , دراسة مقدمة بمؤتمر الاصلاح المدرسي تحديات وطموحات.جامعة الامارات العربية المتحدة , قسم الاصول والإدارة التربوية , كلية التربية , جامعة السلطان قابوس , ابريل 2007

نتيجة تخطيط متقن ورزين من أجل ضمان السير السليم للمسيرة التعليمية ، من خلال مذكرتين وزاريتين أساسيتين .

-المذكرة الأولى رقم 73 بتاريخ 12 ابريل 1994 وهي خاصة بمشروع المؤسسة

-المذكرة الثانية رقم 27 بتاريخ 24 فبراير 1995 وهي التي تناولت مفهوم الشراكة التربوية

حيث حثت هاتين المذكرتين على ضرورة ربط علاقات تشاركية تربوية مع مؤسسات تابعة للقطاع الخاص أو الشبه العمومي أو مع الجماعات المحلية أو مؤسسات تابعة للمصالح الثقافية الأجنبية[6] .

وفي سياق ما سبق فقد أبدت فرنسا عن استعدادها الدخول في شراكة بيداغوجية مع المغرب لتعزيز تبادل الزيارات وتفعيل التواصل اللغوي في اطار تصور فرانك فوني ، والعمل على تطوير قنوات دولية لنظام التعليم في المغرب .

أما عن أهم نماذج المملكة المغربية في استدامة التنمية من خلال الشراكات التربوية والاستثمار في العنصر البشري ، فقد عقدت العديد من الندوات التربوية كان أهمها الندوة الوطنية التربوية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم في أكتوبر عام 2008 حول موضوع الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية[7] , وذلك بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة التشغيل والتكوين المهني والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمديرية العامة للجماعات المحلية .

حيث خلصت تلك الندوة الى اعتبار التنمية التربوية هدف محوري في استدامة الرقي الفكري ورافعة أساسية لتنمية المؤسسات التعليمية اضافة الى تحقيق العديد من الاهداف.

1-ان انخراط عالم الأعمال والمقاولات يعتبر حيوي في التفاعل الإيجابي بين المدرسة والفاعلين الاقتصاديين لتنمية قدرات وعطاء الطرفين ؛

2-الملاءمة السريعة للنصوص القانونية ذات الصلة بالمجال للإستيجابة الناجعة للمتطلبات الجديدة للمحيط؛

3-احداث مجلس استشاري لدى الوزارة وقطاع التعليم العالي كفضاء للتفكير في الارتقاء بالشراكة على قاعدة انتظارات الأطراف؛

4-الرفع من تمثيلية الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين في مجالس التدبير والمجالس الادارية للأكاديميات ومجالس الجامعات وداخل اللجنة الوطنية للتعليم العالي؛

5-انشاء بنك معلومات حول التداريب المتاحة على مستوى المقاولة ، وقاعدة معطيات تحدد الحاجة الى هذه التداريب من طرف التلاميذ والطلبة ؛

وعليه قد اثبتت الشراكات التربوية عن قدرة كبيرة في استدامة التنمية في العديد من الدول التي عملت بهذا النموذج القادر على الارتقاء بالفرد ومحيطه كالتجربة الأوروبية والأمريكية والكندية وغيرهم[8]

---

[6]- مقال بعنوان : اهمية الشراكة التنموية في تدبير الحياة المدرسية , اورده الموقع الالكتروني التالي https://www.maghress.com//tetouan plus/430

[7]-

[8]- محمد الدريج , https://www.manhal.net//profile//25

كان ما سبق –مدى- نجاع بعض نماذج الشراكات المحلية واهميتها استدامة التنمية فماذا عن الشراكات على المستوى الدولي في تحقيق ذلك الأثر .

الفقرة الثانية : أهمية الشراكات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

خضع مفهوم التنمية المستدامة لجملة من التطورات المرتبطة بالعديد من التحولات العالمية ، والتي برزت عقب انتهاء الحرب الكونية الثانية وما ترتب عليها من ودمار وخراب طالا البيئة والإنسان ، فكما هو معروف الحرب هي آفة إنسانية .

وبعد ذلك الحين دأبت الجهود الدولية للاهتمام بالعمل التشاركي لانجاز التنمية وتحقيق سرعة الخلاص من الظلمة التي تسببت فيها الحرب فانكبت التنمية على تطوير شتى المجالات للنهوض بالإنسان وبيئته وتطوير المهارات والقيم والمشاركة الفعالة للعنصر البشري في عملية التنمية الى جانب الانتفاع بها , وعلى هذا الأساس أصبحت التنمية المستدامة المنهج والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المخططون وصانعوا القرارات في اطار تشاركي لتهيئة الظروف الملائمة للاستدامة التنمية .[9]

وعليه يمكن اعتبار الشراكات الهدف الأكثر فعالية من ضمن الأهداف السبعة عشر وغايتها المكونة من 169 غاية الضامن المهم لتحقيق كافة الأهداف المرسومة من قبل الأمم المتحدة في تقرير الطريق الى الكرامة بحلول عام 2030 ، وعن طريق ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفية لما بعد 2015 التي تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 ديسمبر 2014 .

يلاحظ أن الشراكات تندرج على المستوى الإقليمي او الدولي ضمن مفهوم التعاون الذي يبدأ من التفاهم والتوافق والمشاورة ، الى التوثيق بالمعاهدات والاتفاقيات فلا يمكن أن تعيش الدول وتستمر في عزلة عن بعضها البعض ؛ لأن المصالح الإنسانية وبناء الحضارات يتطلبان إقامة علاقات وشراكات متنوعة والى توثيق روابط التكامل الإنساني [10].

ودون الخوض طويلا في التأصيل النظري لصيرورة وسيرورة الشراكات نتوجه وبكل سرعة الى اهم تجارب المملكة المغربية في مجال الشراكات ومخططها لبلوغ اهداف التنمية المستدامة حيث انبرت الممكلة المغربية على تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة انطلاقا من بناء شراكات دولية لتدعيم الخطط التنموية في شتى المجالات ، مثل مخطط المغرب الأخضر الذي يهدف الى دعم القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا نظرا لأهميته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي اذ يساهم هذا القطاع بشكل مهم في الناتج الوطني ، حيث بلغ المردود الفلاحي ما بين 2008-2015 الى نحو 102 مليار درهم . وذلك بمعدل زيادة تصل الى 37% مقارنة على الفترة ما بين 2000 و 2008 ، وبالإضافة الى ارتفاع فرص العمل والتشغيل بنسبة لا تقل عن 40% من مجموع عروض العمل و 74% من التشغيل القروي مع أهمية الفلاحة في محاربة الفقر في العالم القروي وتحسين ظروف عيش الفلاح الصغير .

وفي نفس المضمار دأب المغرب على الاستثمار القائم على الشراكات المحوكمة في مجال الصناعات الطاقية لتحويل الطاقات المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات

---

[9]- ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، 2000 ، الطبعة الاولى ، ص 35 وما بعدها .

[10] - يكمن الفرق بين الشراكة او التعاون والتكامل في الكيف والكم معا حيث أن الارهاصات الاولى لمفهوم الشراكة برزت تحت مسميات التشارك او التعاون ، وهي تندرج ضمن مفوم أوسع وهو المشاركة بكل مظاهرها سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او تجارية او سياسية او ثقافية او رياضية ...
اما التكامل التنموي فهدفه إزالة العقبات لتعميق العلاقات بين الدول .
انظر محمد لبيب إشقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، الجزء الاول ، مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 1986 ، ص 82

المتجددة الى اقتصاد حقيقي قائم بذاته وجعلة الممكلة المغربية القطاع الفلاحي من الأولويات الاستراتيجية الوطنية حيث عملت على عصرنة الفلاحة وتعزيز الاستثمارات والشراكات بين السلاسل الإنتاجية وضمان الامن الغذائي والحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية وانعاش الصادرات الفلاحية وخلق فرص العمل ، كما استهدف مخطط المغرب الأخضر تشجيع الشراكات والاستثمارات الخارجية وتطوير الصادرات الفلاحية وتطوير الأنشطة الصناعية المرتبطة بالفلاحة وتثمين منتوجاتها وتأهيل تسويق المنتجات وشروط التجميع والتخزين ، وبالإضافة الى ذلك فان تحسين ظروف عيش الفلاح المبتدأ والتصدي للفقر في المناطق الهشة والنهوض بفلاحة تضامنية ذات مردودية للمرأة القروية من خلال مشاريع مخصصة للتعاونيات الفلاحية النسائية ، كل ذلك كان ضمن برنامج مخطط المغرب الأخضر ، وبمقتضى هذا الأخير تم تطوير السلاسل الفلاحية والتعاون بين الدولة والمهنيين عبر عقود البرامج وتحسين تربية المواشي والاهتمام باقتصاد الماء .

وفي السياق ذاته فقد دأب المغرب على الاستثمار القائم على الشراكات المحوكمة في مجال صناعات الطاقة ، لتحويل الطاقات المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية "نورمدلت" الى اقتصاد قائم بذاته ، اذ دشنت المملكة أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم يمتد على مساحة 3000 هكتار ، بتكلفة 2 مليار و 200 مليون يورو حيث دشنه العاهل المغربي في فبراير 2016 بشراكة مع كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية والمؤسسة الألمانية للقروض بسعة 160 ميغاواط وقدرة إنتاجية تقدر بحوالي 582 ميغاواط مع إمكانية الزيادة في الإنتاج ، الأمر الذي مكن من امداد أكثر من مليون اسرة مغربية وإيجاد أكثر من 3000 فرصة عمل ، فمن خلال هذا المشروع وغيره يتجلى حرص المغرب على استدامة التنمية من خلال تقليل حاجياتها من الاعتماد على النفط الذي كان عصب الحياة وعماد كل مجالات التنمية والموارد التي كانت تستخدم في انتاج الموارد البشرية من خلال تلبية 52% من احتياجات الطاقة مع حلول عام 2030 .

وفي اطار البرنامج الطموح للمملكة المغربية فقد عولت الاخيرة على انتاج أكثر من 2000 ميغاواط بحلول عام 2020 من خلال المحطات التي شرعت في تشييدها في ارجاء المغرب لاستغلال الطاقة الريحية التي تقدر بحوالي 25000 ميغاواط من الكهرباء المتحصل عليها عبر طاقة الرياح .

تلك المشاريع وغيرها بادرت المملكة المغربية بإنشائها واعتبرت من الدول الأولى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ببناء المشاريع التي تعتبر رافعة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة وبناء الادارة الايكولوجية من خلال العمل المبني على التعاون مع الشركاء لإرساء آلية التضامن وترسيخ مقومات نموذج مبتكر يتيح للمغرب تبوأ مكانة عالمية يعتد بها ، وهو الامر الذي تحقق فعلا ونال اعترافا دوليا .

المطلب الثاني : الحكومة واثرها على التنمية المستدامة

يحمل مفهوم الحوكمة الذي تطرقنا له في مستهل هذا العمل معاني متعددة ، ويستخدم في حقول معرفية ومجالات عمل مختلفة ، وفي فضاءات إقليمية واجتماعية متنوعة [11]، فهناك العديد من التعريفات التي قدمت في هذا المجال الى حد اثار الجدل حول محتوى هذا المفهوم ، وككل التعريفات في العلوم الاجتماعية ، فإن تعريف الحوكمة تقابله عدة مشاكل عامة منها إشكالية تقديم تعريف بسيط وشامل لعناصر الظاهرة يمكن تعميمه على كافة المجتمعات , او ان يتم تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى وتعيق الباحث عن الرؤية المتعمقة للمفهوم ، او ان يفقد المفهوم صفة العمومية بحيث تنتفي عملية التعريف ، ذلك انه يعكس خصوصية مجتمعات معينة[12] ، فمعايير الحكامة في دولة معينة ليس هي ذاتها في دولة أخرى .

لقد تم استخدام مصطلح الحكامة في مجالات مختلفة ابتداء من نظرية إدارة الاعمال والشركات والمؤسسات العابرة للقارات , الى التعبير عن مسائل القابلية للحكامة في المجتمعات ما بعد الصناعية سنوات السبعينات , الى استخدامه في اطار مساعدات التنمية من طرف وكالات ومنظمات التنمية الدولية أواخر الثمانينات كمدخل للتنمية ومكافحة الفقر في الدول النامية ، الى ان اصبح مفهوم الحكامة يستخدم في اطار البحث العلمي كمفهوم تحليلي من جهة وكمفهوم معياري لتحقيق غايات سياسية من جهة أخرى[13].

وعليه فان مفهوم الحكامة يبدو انه يحمل عناصر التجديد انطلاقا من متغيرات علمية وعملية مثل الحاجة للأخذ بما يعرف بالمنهاج المتكامل في الدراسات والبحوث لأن الظاهرة العلمية أصبحت مثل الحاجة شديدة التغير ، الامر الذي يستلزم الاخذ بالمنهاج المتكامل سواء المبني على تعدد الحقول المعرفية او داحل الحقل الواحد ، فقد يساعد مفهوم الحكامة على دراسة العديد من الحقول المعرفية والإدارة العامة ، والسياسة العامة والحكومات المقارنة في شكل تكاملي تداخلي، لدمجه حقول ومنهجيات المعرفة بدلا من دراسة كل حقل بشكل منفرد الامر الذي يتيح دراسة الظاهرة من جوانبها الاقتصادية والسياسية والتنموية ، إضافة الى إمكانية التنقل بالبحث عبر مستويات مختلفة من مستوى إقليمي ، وطني ، مؤسسي وعالمي دون الخروج من الاطار النظري الأساسي للدراسة[14].

لقد اصبحت منظومة الحكامة في بنائها العام تقتضي وجود مجموعة من المرتكزات كما تقتضي أيضا اعتماد مجموعة من المعاييراضافة الى مؤشرات عامة وخاصة ، واذا كانت مرتكزات الحكامة تعتد اكثر بالخاصيات التي تفرضها الشرعيات القانونية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فان معاييرها

---

[11] -François castaing : lagouvernanse défis d'une approche non normative, revue idara (numéro spécial), vol 15,n 2,2005,p 9.

[12]-كريم لحرش : مغرب الحكامة ، التطورات ، المقاربات والرهانات ،سلسلة اللامركزية والادارة المحلية الرباط ، 2011 ، الطبعة الثانية ص 20

[13]- نفس المرجع

[14]- سلوى الشعراوي جمعة : إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، منشورات مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، القاهرة 2001 ، الطبعة الاولى ص 8 وما بعدها .

ستمتح اكثر من المرجعيات الأهمية اول الامر ، قبل ان تصبح ذات مرجعية عامة تقتضي الاعتماد خارجيا وداخليا ، ليتحول الاهتمام بعد ذلك الى الاخذ بمرجعية خاصة للحكامة ترتبط اكثر بشروط التدبير العمومي الناجح وهي الحكامة الجيدة[15] .

ان البحث في العناوبين السابقة يقتضي التطرق في مرحلة اولى الى المرتكزات العامة للحكامة "الفقرة الأولى" ليتم في مرحلة موالية تناول معايير الحكامة للنهوض بالتنمية المستدامة" الفقرة الثانية".

الفقرة الأولى : المرتكزات المرجعية للحكامة

للحكامة مجموعة محددة من القواعد والمرتكزات التي تستلزم العمل على تجسيدها على ارض الواقع حتى يمكن القول بوجود حكامة فعلية للمنظمة او الهيئة العمومية ، والتي يمكن تحديدها على النحو التالي :

أولا: المرتكزات السياسية للحكامة

تتأسس المرتكزات السياسية للحكامة على عنصرين اثنين موجهين وعلى جانب كبير من الأهمية ، أولهما دولة القانون ورديفتها الشرعية ، وفعالية الحكومة ورديفتها المشاركة

1-الشرعية ودولة القانون

ان احترام حقوق الانسان والمواطن وسيادة القانون يشكلان قدرا كبيرا من الأهمية ، خاصة فيما يخص علاقة الدول النامية بالمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، او فيما يتعلق بشكل وطبيعة وممارسة السلطة السياسية داخل مختلف الدول .

فقد برز مصطلح الحكامة كمظهر للحكم الراشد من خلال التأكيد على ضمانة واحترام حقوق المواطنين وكرامتهم وتلبية طموحاتهم في التقدم والرفاه الإنساني ، والعمل على مساواتهم دون ما تمييز في الحريات والحقوق بالتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ .

فالحكامة في ظل المرتكز ذي الطبيعة السياسية ، تستهدف التجسيد الفعلي لدولة القانون من مبادئ العدالة والديمقراطية ، وذلك لتحقيق فكرة المساواة بين جميع المواطنين وتوفير الحياة الكريمة لهم ، حيث يكون المواطن محور اهتمام متخذي القرار العمومي مما يخدم في النهاية تحقيق وإدامة حالة الشرعية في المجتمع وبالتالي ضمان استدامة التنمية[16] .

2-المشاركة وفعالية الحكومة

تحيل مقاربة المشاركة على توسيع دائرة المتدخلين المباشرين او غير المباشرين في عملية التخطيط واعداد البرامج وصياغة القرارات ، وإدارة الشؤون العامة للدولة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى كان وطنيا او محليا لذلك فان فعالية الحوكمة في تسيير وتدبير الشأن العام وتحقيق اهداف التنمية المستدامة تفرض اشراك المواطنين في القرارات المتخذة في الشأن السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، مما يضمن التفاعل الإيجابي بين الدولة ومؤسساتها والمجتمع المدني فتكون الشراكة المحوكمة أداة لتحقيق تطلعات المواطنين خاصة فئة الشباب ليكونوا مشاركين وفعالين في التنمية, لانها

---

[15]- سعد جفري : ما الحكامة ؟ المرجع السابق ، ص 60

[16]- كريم لحرش : مغرب الحكامة ، التطورات ، المقاربات والرهانات ، مطبعة توب برس ، الرباط 2011 ، الطبعة الثانية ، ص 39

تبدا بالاهتمام بالانسان ثم جعل التنمية من اجله ليكون في نهاية المطاف عنصر مفاعل ومشارك في مسلسل التنمية

وبرزت أهمية وفعالية المشاركة أيضا من خلال الخطة النظرية للأكاديمي الأمريكي (روبيرت بوتنام)[17] حيث قدم خلاصة مركزة للجانب التفاعلي بين المشاركة المدنية الفاعلة وارتفاع الأداء الاقتصادي في المجتمع المتقدم ، واكد ان المشاركة المدنية الطوعية تؤدي الى بناء الثقة الاجتماعية والتعاون الاجتماعي ، وهذا بدوره يؤدي الى تجويد العمل الحكومي والتفاعل اكثر مع مطالب المواطنين وتعزيز قيم الديمقراطية ، مما يدفع في تحقيق خطط التنمية في كافة اشكالها .

اما فيما يتعلق بالدول النامية والتي تم افراد نموذج خاص لها من الحكامة يختلف عن النموذج الغربي المتعلق بالحوكمة للعديد من الأسباب المتمثلة في واقع اشتغال القطاع العام كعدم وضوح الأهداف وقلة المسائلة والبيروقراطية او بسبب أزمات ناتجة عن احتلال او حروب ،فيصعب في هذه الحالة تطبيق معايير الحوكمة بسبب معيقات الاحتلال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية .

الا ان تلك الصعوبة لا تصل الى درجة المستحيل اذا ما تم الاخذ بعين الاعتبار التركيز على مؤشرات الحكامة متكاملة ، وتفعيل ميكانيزمات المراقبة فان ذلك سيجعل من سبل تحقيق التنمية اكثر سرعة وادامة وعدالة اذا ما عكست الاختيارات المشتركة للمجتمع ككل ، وان لا تقتصر على طائفة بعينها ، فالمشاركة المدنية (الشعبية) اذا ما كانت فعلية وفاعلة فإنها تساعد على إنجاح القرارات الخاصة بالشأن العام ، وتخصيص الموارد سيعطي الأهمية والاولوية لاحتياجات واهتمامات المواطنين في المجتمع كافة[18] ، لذلك فإنها تزيد من تهيئة الظروف لإدامة وزيادة فعالية الاستراتيجيات الإصلاحية المتطلبة .

ثانيا : المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية للحكامة

إن محاربة الفساد وضمان احترام القانون والتسيير العادل لموارد الدولة ، إضافة الى ربط الشفافية بالمسائلة على مختلف مستويات التسيير ، اي خضوع صانع القرار للمسائلة كما سائر المواطنين مرتكز جوهري للحكامة ، حيث يضمن الرقابة بشكلها الافقي عند خضوع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والخاص للمسائلة من قبل الأجهزة المختصة ، او بشكلها العمودي الذي يمكن من رقابة المؤسسات بعضها لبعض وفقا للقانون .

ولان الحكامة ما فتئت ترنو الى التدبير الأمثل لموارد ومؤسسات الدولة ، فان ذلك يتطلب الاخذ بمقومات وعناصر الرؤية الاستراتيجية لضمان التقدم نحو آفاق افضل لاستدامة التنمية . وتتمثل المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية للحكامة فيما يلي :

1-السيطرة على الفساد

يطرح مصطلح الفساد كظاهرة كونية لا يخلو منها مجتمع او نظام حكم على مر العصور والازمنة [19]، الامر الذي يثير الصعوبات سواء في محاولات إيجاد التعريف الملائم والجامع له ، او الاثار السلبية

---

[17]- Peutnam Robert. Making:Democracy Work:Civiv Tradition Modern. Haly Princeton. Princeton University Press. 1994

[18]- انظر سعد أصيل : الحكامة الجيدة بين المتغيرات الدولية والمتطلبات الوطنية ، سلسلة اللامركزية والادارة الترابية ، الحكامة الجيدة بالمغرب ، الرباط 2013 ، الطبعة الاولى ، ص100

[19]- انظر عدنان دغلس ، دور الحوكمة وجهود مكافحة الفساد الثلاثي الأبعاد ، رام الله –فلسطين 2018 ، ص 2

التي يتسبب فيها وينتجها على مستويين الداخلي والدولي . وعليه يمكن الاعتداد بسور استعمال السلطة كإطار مرجعي لتعريف الفساد .

يعرف الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية وهيئة الأمم المتحدة على أنه : إساءة استخدام السلطة او الوظيفة العامة للحصول على المنافع الشخصية مع الاضرار بالمصلحة العامة .

اما فيما يتعلق بالمظاهر او الأنشطة التي تندرج ضمن خانة الفساد اثناء إساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص فتحدث عندما يقوم موظف بقبول الرشوة للقيام بأعمال تخالف أصول العمل ، او تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كتعيين الأقارب ومحاباتهم ، او المحسوبية للخضوع لأصحاب النفوذ ومنحهم ما لا يستحقون ، ويتحقق الفساد أيضا بالوساطة والابتزاز والتزوير ونهب المال العام إضافة الى التباطؤ في انجاز المعاملات[20] وغيرها من الأفعال التي ينتج عنها الفساد .

وبالنظر لخصوصية وتشعب ظاهرة الفساد وتعدد اوجهه المختلفة سواء من حيث عناصره او اشكاله او الاثار المترتبة عنه ، فان اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمكسيك في سبتمبر 2003 ، لم تحتوي تعريفا شاملا للظاهرة تاركة للدول الأعضاء إمكانية معالجة الاشكال المختلفة التي قد تنشئ مستقبلا عنها. اما آثار الفساد فانها في المجمل تظل على درجة كبيرة من السلبية التي تحسن المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالفساد يقوض المؤسسات ويحد من الحوافز ، ويعيد توزيع الثروة والسلطة لغير صالح المستحقين لها[21] .وعندما يقوص الفساد حقوق الملكية وحوافز الاستثمار فإنه بطبيعة الحال يشل التنمية بشتى أشكالها. وتظل ظاهرة الرشوة من اهم مظاهر الفساد التي يترتب عنها عواقب وخيمة على اقتصاديات الدول خاصة النامية منها فغياب الحوكمة و التي يؤشرعليها استفحال الرشوة واستغلال النفوذ يفقد هذه البلدان ما بين 1.5 الى 3 في المائة من دخلها القومي .

وليتم مكافحة الفساد والحد منه فان ذلك يتطلب توافر ثلاث محاور أساسية وسياسية وإدارية ومالية تتمثل :

- توسيع مبدأ ورقعة الديمقراطية والمسائلة عن طريق توسيع الرقابة والمسائلة من جانب المجالس الرقابية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق درجة اكبر من ثقافة المسائلة ، كما يجب العمل على تدول السلطة حتى لا يعيش الفساد لمدة طويلة يتم توارثه والسير عليه .

- الإصلاح الإداري المالي وهذا يقتضي العمل على مراقبة النفقات العمومية والانصاف الجبائي والشفافية في ابرام الصفقات العمومية مع اعتماد التنافسية ، وهذا يقتضي إعادة النظر في اللوائح الإدارية والمالية وتشديد الضوابط والقيود والقضاء على مفهوم الدولة (المزرعة) [22].

- اصلاح هيكل الرواتب والأجور على اعتبارالانسان أداة التنمية المستدامة وغايتها في ذات الوقت ، إضافة الى توفير الرعاية الصحية ومحاربة الفقر والبطالة ، مع ضرورة توفير الدعم الإعلامي [23]لتوعية كافة شرائح المجتمع بخطورة هذه الآفة على الانسان والبيئة .

2 – الرؤية الاستراتيجية

---

[20]- مهند محمد موسى وعبد الرحمن محمد ، دور الحكامة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي ، دراسة ميدانية ، جامعة الاسراء ،ص 135

[21]- انظر هيثم هاشم الخقاف ، استراتيجية حوكمة الشراكات في مكافحة مظاهر الفساد الاداري 2012 ، ص 2

[22]- سعيد جفري ، المرجع السابق ، ص 80

[23]- عدنان دغلس ، المرجع السابق ، ص 10

تعرف الرؤية الاستراتيجية بأنها تصور لإستراتيجية او مجموعة استراتيجيات مستقبلية ويحقق ذلك مثالا استراتيجيا للمنظمة او الهيئة , فهو يهيئ تصورا عن توجه وغرض كامن في الاستراتيجيات والأنشطة الاستراتيجية[24] .

فالرؤية الاستراتيجية تعتبر نظاما منظما لمساعدة الإدارات في صنع القرارات المهمة إضافة الى وضع تصورات استشرافية (بانورامية) ويربطها ذلك بما تحتاجه تلك التصورات والقرارات من كلفة وموارد ، لضمان بلوغ مستقبل مشرق يعيد الامل ، وتجسد هوية المنظمة وتقودها في اتجاه معين وترسم مسارا استراتيجيا من اجل اتباعه بحيث يكون منسجما مع الواقع لبلوغ افضل قدر من التنمية .

وهناك ستة عناصر تشكل الأركان الرئيسية والمرجعية للرؤية الاستراتيجية على النحو التالي :

أ – التخطيط الجيد : وهو عملية تنبؤ واختيار للمستقبل مع الاستعداد الكامل لمواجهته أي تقرير الإجابة عن الأسئلة التي مؤداها ما الذي يجب عمله ؟ وكيف يتم العمل و متى ومن الذي يقوم به ؟ [25]

ب – التنظيم الفعال : حيث لا يمكن العمل بشكل سليم دون تحديد المهام بدقة ووضع المنظمة في هيكلة واضحة المعالم .

ج – القيادة الواقعية : تعني في مفهومها العام "فن استخدام الافراد وتنسيق جهودهم بتحقيق اهداف محددة ومدروسة بواسطة قائد يعمل على تطويع الافراد لطاعته بطريقة اختيارية وليس جبرا"[26] ، فالقائد يجب ان يكون شخصا متزنا ومرنا يعي معنى الدينامية و الابداع والمصداقية والكفاءة .

د – التحفيز المناسب : يساهم التحفيز الإيجابي في رفع دافعية الافراد للعمل بشكل جدي ومسؤول ، ويشجعهم للرفع من مردوديتهم ومعنوياتهم ، كما ينعكس إيجابا على المردودية والإنتاجية ويزيد من فعالية التنمية [27].

هـ - الرقابة التقويمية : تعني الاشراف والمتابعة والتحقق من ان سير مجريات العمل تسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة [28].

و – الجودة وإدارة الجودة الشاملة : تعرف الجودة على انها قدرة المنتوج على الإجابة على حاجيات الزبون المعلنة وغير المعلنة ، وأيضا مجموع الخاصيات التي تؤهل عملا وانتاجا معينا لتلبية متطلبات المستهلك[29] .

اما إدارة الجودة فهو أسلوب اداري حديث يرتبط أكثر بإشاعة ثقافة الجودة بالنسبة للمدراء والأشخاص المتخصصين في الجودة ، حيث أصبحت الجودة استراتيجية تنافسية في عمل المنظمات والمؤسسات يشمل عمل الابعاد التنظيمية والتجارية والبشرية وهو أسلوب يخص جميع وظائف المنظمة وليس فقط المنتوج أي انه طريقة لإدارة الافراد والعمليات لضمان تحقيق الرضا التام[30] .

---

[24]- (strategis vision)
Thompson et Strickland. Straegic Management . Mc Graw/Boston/2003.-
Schermerhorn.Mangement .John Wily et Sons/Newyork/1999.- أورده أكرم سالم الحوار المتمدن العدد 2232 بتاريخ 2008/3/26 على الموقع الالكتروني www.ahewar.org

[25]- منال محمد طعلت محمود ، أساسيات علم الادارة ، المكتب الجامع الحديث ،2003 ، ص 35

[26]- عبد العظيم عبد السلام ، القيادة الادارية ودورها في صنع القرار ، 1995، الطبعة الاولى ، ص 7

[27]- محمد باهي ، تدبير الموارد البشرية للادارة العمومية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2002 ، الطبعة الاولى ، ص 134

[28]- انظر : السيد محمد حسن الجوهري ، الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2007 ، ص46

[29]- رشيد او تور ، الخلفية الحضارية للجودة ، منشورات نادي الفكري الاسلامي الجديد ، مطبعة توب برس ، الرباط ، 2003 ، ص 25 وما بعدها .

[30]- انظر : عمر وصيفي عقيلي ، مدخل الى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة ، دار النشر ، عمان-الاردن ، دون سنة .

الشكل التالي يبين المؤشرات المرجعية للرؤية الاستراتيجية

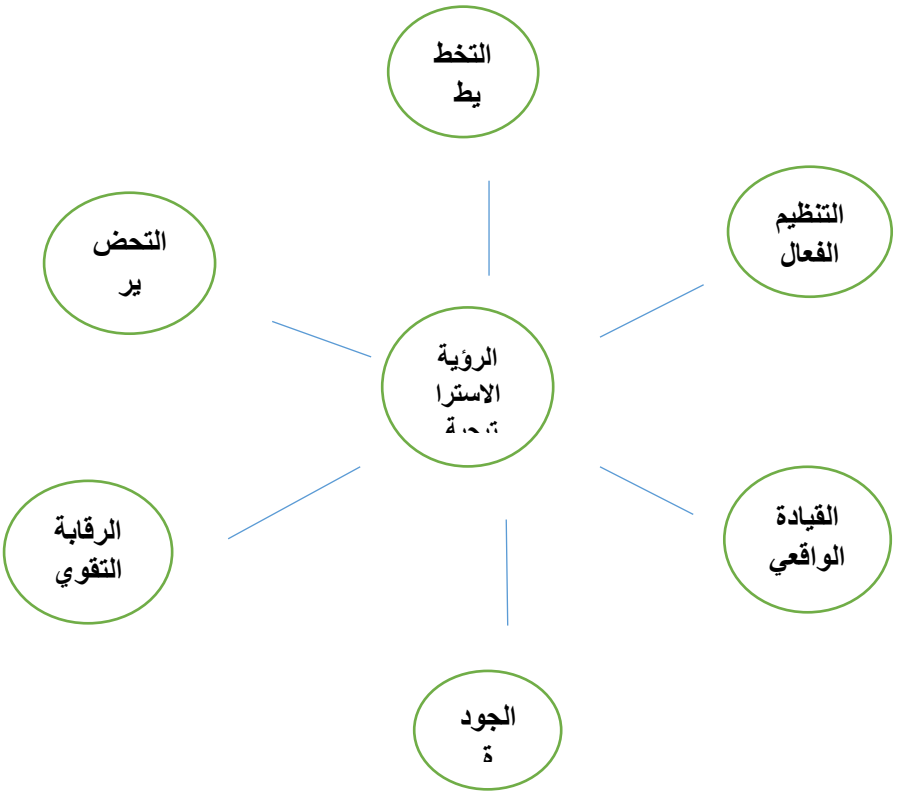

الفقرة الثانية : معايير الحكامة للنهوض بالتنمية المستدامة

لا شك ان التنمية المستدامة تعتبر من اهم القضايا التي تضمن الرقي لمستقبل الدول والنهوض بالجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية لها ، فمن خلالها يتم وضع البرامج التي تسهم في تلبية حاجات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات لتفعيل التعليم والتدريب والتوعية للتحضير والابداع .

الا ان ما سبق لا يمكن بلوغه الا بالاعتماد على معايير الحوكمة وإسقاطها على آليات وسبل تحقيق التنمية المستدامة لبناء مجتمع قادر على تحمل المسؤولية بإرساء مبدأ الشفافية والعدالة للنهوض بالإنسان وبيئته .

وهناك جملة من المعايير[31] التي تشكل المكونات الكبرى للحوكمة والتي تشارك في ارسائها الدولة ومؤسساتها والإدراة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كناشطين اجتماعيين ، وتختلف هذه المعايير حسب المنظمات والهيئات الدولية كما تختلف حسب المناطق المعنية بالتطبيق فالمعايير المعتمدة من طرف الأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تختلف عن المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي في الكتاب الأبيض سنة 2001 ، فالأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي جعلت معايير الحكامة تتكون من المشاركة ، وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فأطرت مجموعة من المعايير التي تضم دولة القانون ، وحسن إدارة القطاع العام ، والسيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكرية .

لكن الاتحاد الأوروبي وضع خمسة مبادئ أساسية للحوكمة وهي الانفتاح والمشاركة والمسؤولية ، والفعالية والتماسك والتعايش ان طابع التعدد الذي يطبع مكونات الحكامة المذكورة سابقا يفيد بانها تبقى ذات حمولة شمولية ومتكاملة رغم الأهداف والاعتبارات الخاصة لكل هيئة او منظمة على حدة .

وبالرغم من ذلك فان تطبيق مرتكزات الحكامة المرجعية ومعاييرها ومؤشراتها سينعكس على ابعاد التنمية المستدامة وصولا الى التنمية الإنسانية لبعدها الشامل في جميع الظروف سواء في الرخاء او الحروب والأزمات ؛ لان ذلك سيؤدي حتما الى الترابط بين مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي بالإستناد على الحكم الراشد – الحكامة – الذي يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها ، ويتوخى قدرا من العدالة والمسائلة الشرعية والتمثيل ، فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من الأمور المتصلة بالتنمية المستدامة وصلاح الحوكمة ، او ما يسمى بمبادئ وابعاد الحكم الراشد لان هذا الأخير هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية إنسانية حقيقية ومستدامة .

---

[31]- انظر: عبد الرحمن محمد رشوان محمد عبد ربه ابو رحمة : أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز وجودة التقارير المالية ، دراسة حالة على الكليات الجامعية الفلسطينية .

الشكل التالي يبين المؤشرات المرجعية للحكامة :

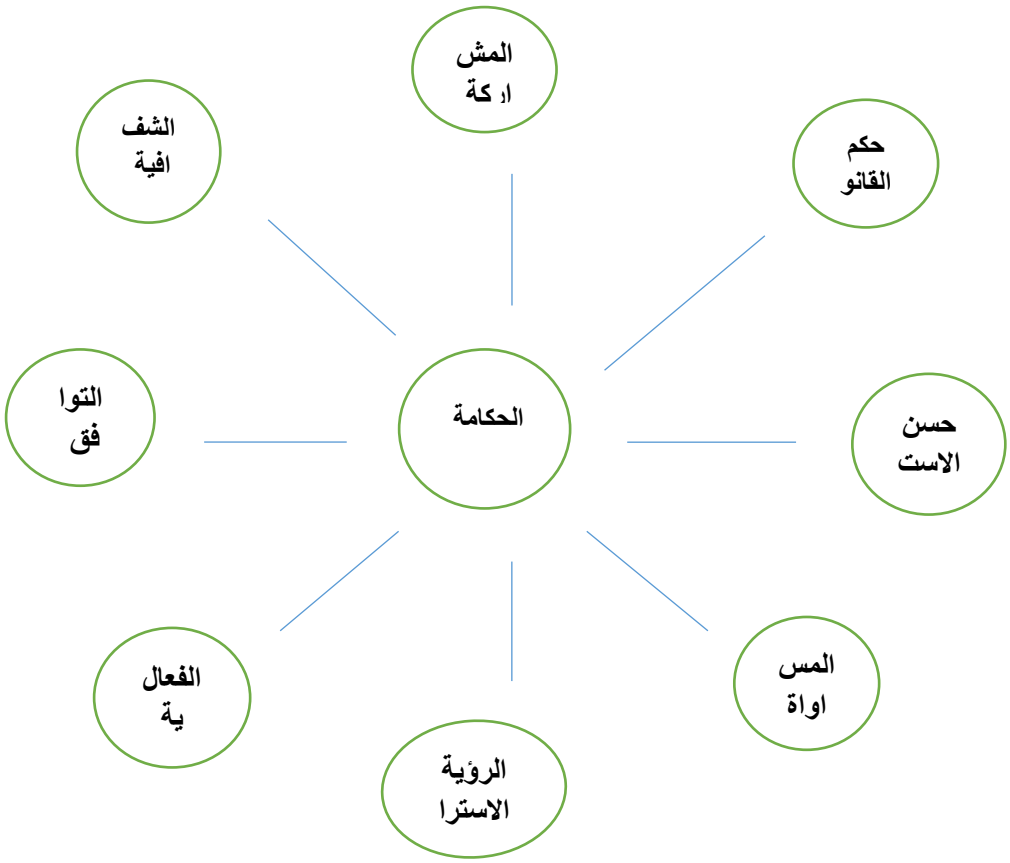

المبحث الثاني : العولمة والتنمية المستدامة :

إن ظاهرة العولمة تثير جدلا واسعا وتعددت بشأنها الآراء ، واختلف حولها الدارسون في علم الاقتصاد والثقافة والاجتماع خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وصعود أمريكا كزعيمة للمعسكر الرأسمالي ، مما افرز نظاما عالميا جديدا قائما على الغاء القيود والحدود بين المجتمعات ، فأدى ذلك لتحول جل دول العالم الى اتباع نظام السوق وما ترتب عليه من تحرير للتجارة وحرية حركة رأس المال .

وفي خضم ما نتج عن العولمة من ثورات علمية وتقنية بدى أن هذه الظاهرة ستقود العالم الى الرخاء والقضاء على الفقر وتوفير الثقافة الحديثة ووسائل الرفاه للإنسان ، نتيجة إقناع الدول المصدرة لهذه الظاهرة بضرورة تقبلها من قبل الدول النامية وتغيير سياساتها بما يتماشى مع مقتضيات العولمة.

ظل مفهوم العولمة ظل يتميز بقدر كبير من الغموض والتعقيد ، ذلك لأن الواقع المعاش سبق التنظير في تحديد معالم مفهوم العولمة . مما افرز العديد من التفسيرات والتأويلات حوله [32]، خاصة وان العولمة أصبحت منهجا تأدلجت عليه العقول لقبولها بشكل مطلق ، مما اثير التنافس حولها بين الدول فهناك من وافق عليها وتحمس لقبولها ،وجانب آخر رفضها بشكل مطلق ودعا الى التحرز منها والتحصن ضدها ، إضافة الى من تحفظ عليها ودعا الى تقبلها بشروط للاستفادة من ايجابياتها وتحاشي سلبياتها .

ان ما سبق يدعو الى التمييز بين ثلاثة مستويات للعولمة ، الأول نظري يعتبر العولمة ايدلوجية او طرح مذهبي تقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية وتدشين مرحلة جديدة في التاريخ البشري ، اما الثاني فيعتبر العولمة إجراءات وسياسات هادفة الى خدمة مصالح الدول

---

[32]- صلاح سالم زنونة ، العولمة والوطن العربي ، جامعة القاهرة 2002 ، ص 2 .

والقوى الكبرى ،والثالث يعتبر العولمة مرحلة تاريخية افضت الى تطورات علمية وتقنية واقتصادية وسياسية جعلت منها ظاهرة منفردة خارجة عن اطار السيطرة ومستقلة تماما .

يتضح مما سبق ان العولمة تعد احدى الظواهر الكونية الحديثة التي مست كل الجوانب الحياتية للمجتمعات و الدول ، كالجانب الاقتصادي الذي طاله المساس بشكل مباشر ، والجانب السياسي بدوره لم ينجو من الاختراق بفعل الضغوطات الاقتصادية المفروضة من مؤسسات العولمة العالمية ، كما ان الجوانب الثقافية كانت عرضة لتأثير العولمة والتي تعد اكثر أهمية بسبب الخطورة التي تمثلها على هذا الجانب ، فالعولمة ظاهرة متكاملة الابعاد وشديدة التأثير مما يتطلب منا جميعا بذل المزيد من الجهد لفهمها والوقوف على كنهها لتطويعها و الاستفادة منها دون الخضوع لها .

وفي خضم الخوض في غمار العولمة والحديث عن اثارها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، حيث تواجه الأخيرة جملة من التحديات التي تعيق حركتها وتحد من قدرتها في تحقيق النمو والإصلاح، فان الأمم المتحدة بدورها عملت على تأطير سبعة عشرة هدفا للنهوض بكافة اشكال التنمية هذا من جانب ، الا ان تلك الأهداف في الحقيقة تعتبر مؤشرات تترجم مدى الضغوط التي تمارسها انطلاقا من مفهوم التنمية المستدامة من جانب آخر (االمطلب الأول) .

وحتى لا يمكن اعتبار العولمة كالمقصلة التي توجه الى رقاب الدول الصغرى من قبل الدول الكبرى ، فان ذلك يقتضي من المشتغلين على تحقيق افق رؤية 2030 في اقرار التنمية المستدامة استيعاب اهداف العولمة بحصافة بتوظيف الثانية لخدمة الأولى عن طريق التكيف المعقلن مع التطورات التكنولوجية العملاقة الجارية عالميا (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: منهج التنمية المستدامة في مواجهة تحديات العولمة :

تقابل كلمة عولمة باللغة الأجنبية كلمتي (Globalisation)بالانجليزية أو (Mondialisatio) بالفرنسية واعطيا لها كمرادفين لكنهما في الحقيقة يوظفان بصورة مختلفة ويعبران عن شيئين مختلفين ، فإذا كان ينظر للعولمة على انها لصيقة بالاقتصاد فهذا وفق مصطلح (Globalisation)، لان العولمة بمعنى(Mondialisation) تحمل العديد من المعاني وتظهر مجموعة من المسارات المعقدة وهي عولمة اقتصادية تكنولوجية اجتماعية سياسية سيكولوجية ،فهو بذلك مفهوم يميل الى إعطائها تفسيرات لا تنحصر في المجال الاقتصادي ، فهي ظاهرة تحدث تقاربا بين دول المعمورة ، لخلق عالم بلا حدود تتوفر من خلاله الحرية بشتى اشكالها لبلورة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والاهداف .

وإذا ما تم اعتبار العولمة على أنها ظاهرة إنسانية تمس مختلف الجوانب الحياتية للبشر ، الامر الذي الأظهر نوع من التعقيد وعدم الوضوح في وضع تعريف موحد لهذه الظاهرة ، وبالرغم من المثالب التي تطال العولمة الا انها ليست كلها شر ، حيث تتطلب سعي الافراد الى التميز والاتقان ، والارتفاع بطموحاتهم الى مستويات عليا وتتطلع بالمرء نحو الكمال واستعداده لقبول التغيير من خلال صياغة عقول الافراد والمجتمعات نحو فكر مستقبلي واعد ، يتعامل مع الواقع بكل مناحيه فتساعد على التأثير والتأثر الإيجابي لإتاحتها آفاقا معرفية جديدة لا متناهية لارتباطها بالثورة العلمية ارتباطا وثيقا ، اضف الى ذلك تمكن العولمة من استفادة الدول الصغرى من تجارب الدول الكبرى والمتقدمة في شتى مجالات التنمية وتساعد على حل المشكلات الانسانية التي قد لا يتأتى حلها من خلال السيادة الوطنية مثل مشكلات التلوث البيئي ،

والتهديدات التي تطال الدول في أمنها واستقرارها ، كما أن العولمة تعد وسيلة لإضعاف نظم الاستبداد في العالم .

وبالرغم من بعض تلك الإيجابيات التي قد تجعل من العولمة قادرة على تحقيق إنسانية متضامنة قادرة على تحقيق تنمية وحداثه فيها خير للجميع ، الا انها افرزت بعض المخاطر والتداعيات السلبية المتعلقة بهوية الدول الصغرى فتمس سيادتها ومصالحها الاقتصادية والتجارية ، فما من بلد في العالم الا واضحى معرضا للهزات المالية والكوارث الاقتصادية ومن ذلك ما حدث من الازمات المالية التي اجتاحت روسيا وبعض دول اسيا ازمة 1997, وضربت بعدها بلدان أمريكا الجنوبية فأوجعت . وما اكثر دلالة على ذلك من الازمة الفنزويلية التي نلحظها اثناء كتابة هذه السطور ، إضافة الى ما يعرف بالربيع العربي الذي أفرز من الخراب والويلات والدمار والجروح التي يصعب لأمها عبر عشرات السنين ، وفي سياق ما سبق نلاحظ ان بعض الدول اكتسبت مكانة حضارية رائدة في العالم ، حيث استفادت من التجربة الغربية في تحقيق استدامة التنمية دون ترك الفرصة للعولمة [33]تؤثر على الجانب الثقافي والسياسي حتى لا تنقلب أوضاعها الى فوضى عارمة وجعلت من النمو مطمحا ومكسبا مشروعا لشعبها لا هروبا للأمام دونما غاية ولا هدف مثل ماليزيا وتركيا .

فماليزيا نهجت نهجا مهما في تحقيق الاستدامة للتنمية بالابتكاز على اطار فكري واضح في التعامل مع العولمة ولاعتماد على التحديد الذاتي لها بناء على ظروفها واولوياتها ، ودعى مهاتير محمد[34] الى تقبل العولمة من ناحية عملية وليس عقائدية ، ورأى ان العولمة لا يمكن ان ترى كهدف وانما وسيلة لتحقيق هدف ، وهو الوصول الى حياة افضل لشعوبنا وضمان التحرر من الهيمنة الأجنبية ، فكما ان الحرية المطلقة تقود الى الفوضى فإن العولمة المطلقة تقود ايضا الى الاضطراب .ومن جملة الخطط التي دأب ماليزيا على اعتمادها في تحقيق التنمية ما قامت به من محاكاة للنموذج الياباني واتخاذه قدوة لها ، إضافة الى إقامة شراكات اقتصادية مع جيرانها في شرق اسيا ، فأصبحت نموذجا ناجحا يحتذى به في تحقيق شتى اشكال التنمية وفق أسلوب قائم على الاصالة والمعاصرة .

المطلب الثاني : مرتكزات التنمية المستدامة في ظل العولمة

كما هو معروف ان مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح يعد حديث النشأة ، لكن فكرة الوصول الى تنمية شاملة تتوافق فيها عمليات استغلال الموارد واتجاهات الاستثمار والتطور التكنولوجي مع احتياجات الوقت الحاضر او احتياجات المستقبل وتحقيق التوازن البيئي تعود الى بداية القرن الماضي حيث أشار(Girfford Pinchot) في سنة 1910 الى ان الحفاظ على البيئة يعني حصول اكبر عدد من الافراد على اكبر كم من السلع لاطول فترة زمنية ، وأشارت اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة الى هذه المسألة منذ 1915 ، كما أصدرت لجنة الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة تقريرا في عام 1950 جاء بعنوان "بيان للمحافظة على الطبيعة عبر العالم " أشار الى العلاقة بين الاقتصاد والبيئة ، وتدعم هذا الموقف اكثر بنشر وثيقة في 1980 بعنوان " الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة " الذي اكد فيه على جود علاقة وطيدة

---

[33]- انظر : محمد باتر وردم ، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ،2003 ، الطبعة الاولى ، 190 وما بعددها.

[34] - محمد السيد سليم (مهاتير محمد 1985 –الى الآن)اورده ماجدة صالح ، عظماء آسيا القرن العشرين ، جامعة القاهرة ،2000 ،ص 100 وما بعدها

بين الاقتصاد والبيئة[35] ، ثم تلا ذلك تقرير بروندتلاند[36] المشار اليه سابقا الذي ضمن الديمومة كمفهوم يكرس معنى التنمية المستدامة دوليا ، وبعد ذلك توالى عقد المؤتمرات الدولية لإبراز المرتكزات الأساسية في تحقيق استدامة التنمية .

وصولا الى مؤتمر قمة الألفية الذي عقد بنيويورك في سبتمبر2000 والذي تناول قضايا الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز بين المرأة ...ثم مؤتمر تحقيق التنمية المستدامة في افق 2030 المنعقد في سبتمبر 2015 ، وتم بموجبه تحديد سبعة عشر هدفا طموحا لاستدراك ما اغفلته قمة الالفية من روابط هامة أخرى للنهوض بالإنسان والبيئة .

فالتنمية المستدامة تعد اهم التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في الوقت الحاضر والمستقبل ,لانها عملية شاملة تبحث عن حلول للمشاكل التي تواجه المجتمعات انطلاقا من إمكانياتها ومواردها الاقتصادية والمالية , البشرية التكنولوجية لا سيما في خضم تنامي واتساع الفجوة بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات الدول المتقدمة ، اذ يسجل سيطرة أقل من 20% من سكان العالم -الدول المتقدمة -على ما يفوق 80% من الثروة والدخل العالمي وفي حين يعاني اكثر من مليار نسمة في العالم – الدول النامية – من انتشار الامراض الخطيرة و الاوبئة جلهم اطفال ، ويموت حوالي 130 طفل من كل الف طفل من الذين يولدون في الدول منخفضة الدخل قبل ان يبلغوا سن الخامسة ، اضافة الى 151 مليون طفل من تلك الفئة العمرية أي 22% من اجمالي اطفال العالم يعانون من ضعف في النمو في حين يعاني اكثر من 672 مليون انسان أي 13% من تعداد البالغين من البدانة .

من خلال ما تقدم يمكن التساؤل عن الميكانزمات التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة في ظل المستجدات العالمية وقواعد العولمة الجديدة ذات التأثيرات اللامتناهية على شتى جوانب الحياة .

وبناء على ما تقدم سنتطرق في (الفقرة الاولى) وبايجاز للحديث عن ابعاد التنمية المستدامة ثم نتناول في (الفقرة الثانية) متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية انطلاقا من قواعد العولمة .

الفقرة الاولى :ابعاد التنمية المستدامة

كما لأي مفهوم او ظاهرة اجتماعية او علمية ابعاد ومرتكزات تتيح امكانية استيعابها والوقوف على حقيقتها,فان التنمية المستدامة لها ابعاد رئيسية وهيكلية منظمة تم الاتفاق عليها بين جل المشتغلين في هذا الحيز التنموي لخلق نموذج يحترم التسيير الفعال للبيئة والموارد الطبيعية والإنسان على حد سواء.و ذلك من خلال مقاربة ادارية ومؤسساتية تسعى الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية (التنمية الاقتصادية , العدالة الاجتماعية , والحذر البيئي)[37] .

اولا: البعد البيئي : من اهم خصائص التنمية المستدامة العمل على تحقيق التوازن البيئي, بضرورة اخضاع استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة او الناضبة للتسيير الايكولوجي المستدام الذي يكرس العدالة بين الاجيال الحاضرة والمستقبلية , من خلال ادارة الجودة في الاستخدام العادل الذي يحسن البيئة ويحافظ عليها ويخلق الانسجام بين مساعي التنمية وقيود البيئة.

وعليه فان التنمية المستدامة تعتمد على اسس بيئية اهمها :

---

[35]- محمد عبد الكريم ربه و محمد عزت ابراهيم ، اقتصاديات الموارد ، دار المعرفة الجامعية ، 2000،ص294 .

[36]- بروندتلاند : رئيسة وزراء النرويج سابقا وهي المنسقة للمشروع الذي أخذ اسمها .

[37]- انظر : الخواجا محمد علا ، العولمة والتنمية المستدامة ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الاول ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، الطبعة الاولى ، ص 420 وما بعدها .

- قاعدة المدخلات: وتشتمل على اسس استغلال الموارد المتجددة بمعدل لا يفوق قدرة او معدل تجددها في الطبيعة فالموارد غير المتجددة كالنفط مثلا فانه يتم استغلالها بعقلانية، وأقصى درجة من الكفاءة ويتطلب ذلك استخدام جزء منها واستخدام باقي العوائد في مشاريع تخدم مصالح الاجيال المستقبلية.

- قاعدة المخرجات: يجب ان لا يتجاوز التلوث الحدود القصوى للتلوث في البيئة , بعدم تجاوز القوى الاستيعابية للبيئة او الاضرار بها[38].

والهدف من ذلك يتجسد بالحفاظ على التوازن البيئي من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا النظيفة المنتجة لأقل مستوى من الغازات , اضافة الى تجميع النفايات وتحويلها الى اسمدة تستعمل في مجال الزراعة او الى طاقة كالغاز او الكهرباء[39].

فالتلوث البيئي يمس اي تغيير في خواص البيئة مما يؤدي بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الطبيعة والكائنات الحية والمنشئات , ويؤثر على ممارسة الانسان لحياته الطبيعية , لذلك بذلت العديد من الجهود الدولية التي تنادي الى مكافحة التغير المناخي والبيئي نظرا لمخاطرهما وتكلفتهما الباهظة التي قد تفوق الميزانيات التنموية والعسكرية ، وكان اهم تلك المؤتمرات القمة التي عقدت في المملكة المغربية في مدينة مراكش (**كوب22**) في نوفمبر 2016 وهدف الى اقناع الدول على ضرورة الالتزام بخفض الانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

ثانيا : البعد الاقتصادي الاجتماعي : يركز هذا البعد على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ويطرح مسالة تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية , كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية النمو والحفاظ على راس المال و الاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها , والعمل في حدود الطاقة الاستيعابية للبيئة وحماية التنوع البيولوجي ,و تزداد اهمية هذا البعد لا سيما وان التقديرات تشير الى تراجع الاحتياطي العالمي من مصادر الطاقة نظرا لتزايد الطلب عليها من قبل الدول الكبرى الصناعية.

كما ان البعد الاقتصادي يقتضي البحث عن مصادر الطاقات المتجددة وتطويرها [40], ففي تقرير صدر اخيرا عن برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة(2مايو2018) جاء فيه ان تزايد الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة حول العالم سيساهم في امداد العالم ربع ما يحتاجه من الطاقة النظيفة بحلول عام 2030 فقد اشار التقرير الى انه تم استثمار اكثر من 35 مليار دولار في قطاع طاقة الرياح والوقود الحيوي والطاقة الشمسية , فالطاقات المتجددة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة حيث ينعكس استخدام هذا النوع من الطاقات على الابعاد الثلاثة المكونة للتنمية المستدامة بشكل ايجابي والمتمثلة في الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

بالإضافة الى ما سبق تتجلى اهمية البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ميدان الطاقات المتجددة من خلال استحداث الوظائف وفرص العمل الدائمة مما جعلها تحتل اولوية تنموية في مختلف خطط و استراتيجيات بعض الدول فقد اشار التقرير الذي اصدره برنامج الامم المتحدة للبيئة بتعاون مع منظمة العمل الدولية والرابطة الدولية العمالية في (ديسمبر 2007) بعنوان الوظائف الخضراء نحو عمل

---

[38]- حنيش أحمد وبوضياف حفيد : التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الخامس حول : استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وردت على الموقع الالكتروني التالي : www.blidaz.dz/eco

[39]- عبيرات مقدم بلخضر عبد القادر ، الطاقات وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2008 ، العدد 7 ، ص 51 .

[40]- زواوية حلال : دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب وتونس ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2013 ، ص3 .

مستدام في عالم قليل الكربون , جاء في التقرير انه يتم استخدام 300 الف عامل في مجال طاقة الرياح و اكثر من 100 الف في النظم الفوتوفولتية الشمسية حول العالم , وفي الصين والولايات المتحدة الامريكية يعمل اكثر من 600 الف شخص في الطاقة الحرارية الشمسية , ويتم تشغيل نحو 2.1 مليون عامل في مشاريع الكتلة الحيوية في البرازيل و امريكا واليابان وألمانيا والصين , ويبلغ مجموع العاملين في الطاقات المتجددة 302 مليون شخص في البلدان التي تملك بيانات بهذا الخصوص [41].

اما فيما يخص البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فانه يرتكز على فكرة الانصاف بين دول الشمال ودول الجنوب وتحقيق العدالة الاجتماعية والقدرة على تعبئة المجتمع بضمان عنصر المشاركة الشعبية والتخفيف من وطأة الفقر و اتاحة الفرص امام المرأة والتحول الديمغرافي والحضري اضافة الى ضمان الثقافة والتنمية المؤسسية ...

ثالثا : البعد السياسي : ان السعي الى نشر مبادئ الديمقراطية و مشاركة السكان في اختياراتهم السياسية وتعميم اسس الحكامة كل ذلك يعيد الاعتبار للعنصر البشري خاصة المهمش منه ، ويسمح باندماجه في الفضاء السياسي ومشاركته في اهمية الاصلاح والتنمية , فاستدامة التنمية ترنو الى احترام حقوق الانسان وفقا للمبادئ الراسخة في الانسانية , كالحق في بيئة سليمة والحق في تغذية سليمة وكافية والحق في التربية , والحق في احترام الثقافات المحلية , والحق في التحرك والاستقلال والحفاظ على الهوية الفكرية والحضارية .

يمكن تلخيص أبعاد التنمية للمستدامة في مثلث التنمية المستدامة :

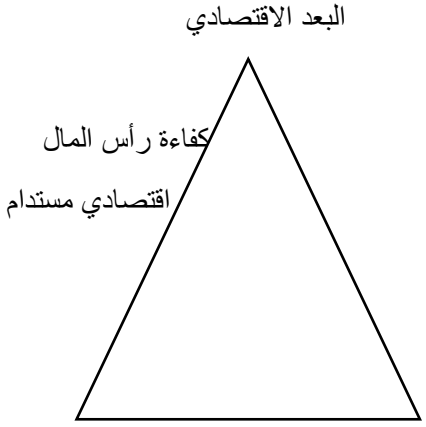

البعد البيئي	البعد الاجتماعي والسياسة
- تكامل النظام البيئي	العدالة الاجتماعية
النوع البيولوجي	التعبئة الاجتماعية
الطاقة الاستيعابية	المشاركة
الموارد الطبيعية	احترام حقوق الانسان

[41] -United nation Envionment Programme, international labour Organization, and International Trade Unon Confederation Preliminary,Report Green Jops:Towards Sustainable Work in alow - carbon World,Table n 11, Employment Estimates in the Renewable Energy Sector, Global and Selected Coutries,2006 , in Annes.

نظام ديمقراطي

حكم راشد

الفقرة الثانية : اثر العولمة على التنمية المستدامة في الدول النامية.

ان التنمية الوطنية او المحلية قد يصعب تحقيقها – خاصة في ظل دولة تعاني من ويلات الاحتلال والتسلط على ممتلكاتها ومقدراتها سواء المتعلقة منها بالبيئة او بالإنسان – بمعزل عن التنمية العربية فالتنمية المحلية او الذاتية تعتبر مقدمة لاستدامة التنمية على المستوى الاقليمي والدولي بشرط اخضاع مسار التنمية الى ابعاد مؤسساتية ترتكز على مبادئ الديمقراطية المؤطرة وفق المرجعيات الذاتية لكل دولة , والشراكات ومبادئ الحكامة والشفافية وتتخذ منها منهجا لها , اضافة الى فصل العمل السياسي عن النشاط الاقتصادي .

فالدول العربية مثلا باعتبارها دول نامية يمكنها اذا ما عملت على توحيد جهودها و اهدافها ان تستفيد من المزايا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية باعتبارها احد اهم مؤسسات و ركائز العولمة , وذلك من خلال تحفيز مجالات الاستثمار لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة تسمح بزيادة الاموال الموجهة للاستثمار وتوفير مصادر التمويل وإقامة سوق عربية اسلامية لضمان المبادلات التجارية في مجال العمالة والسلعة والخدمات[42] وتوحيد التشريعات الجمركية عن طريق وضع التعريفات الجمركية الموحدة للدول العربية على ضوء جدول تعريفة بروكسل.

اضف الى ذلك انه لا مناص من تحديد حيز مهم من الاولويات والمتطلبات الواجبة التوفير حتى الاسراع في احداث التغيير الذي يساعد الدول النامية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 , انطلاقا من وضع الاستراتجيات القطرية للتنمية طويلة الامد لتصب في تحقيق تلك الرؤية بالتركيز على اصلاح السياسات وتقوية المؤسسات والاستثمارات , فمثلا يجب تقوية استراتجيات تخفيض عدد الفقراء وهذا يتطلب سياسة مالية ونقدية ملائمة , لذا يحاول الكثير من الاقتصاديين الربط بين القطاع المالي الافضل ومدى قدرته على المساعدة في النمو والتنمية وتقليل الجوع , حيث ان تقديم الخدمات المالية للفقراء تمكنهم من الحصول على وسائل الانتاج لتمويل استثماراتهم وزيادة انتاجهم , الامر الذي يعزز الانتاجية الزراعية الشاملة ويسمح بتحسين مداخيل الاسر وتخفيض اسعار المواد الغذائية وبالتالي يقلل من مشاكل نقص التغذية , كما ان تراكم الاصول المالية والاستفادة من نظام التأمين الذي يشاركون في صياغته يمكنهم من تفادي بعض المخاطر التي يمكن ان تواجههم وتدفعهم الى بيع اصولهم وممتلكاتهم وبدل ذلك يمكنهم الادخار لمواجهة اعباء التقدم في السن .

كما ان تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة يقتضي تعميق التقدم في الادارة الاقتصادية الكلية وتحسين المناخ بنشاط القطاع الخاص وعقلنته , بخلق مجال مالي مشجع للاستثمار , والحد من البيروقراطية والقيود التنظيمية والمؤسسية المفرطة التي قد تعرقل مشاركة الخواص اضافة الى ضرورة تبسيط الاجراءات التي تسهل الاستثمار , وتأمين حقوق الملكية وتقوية تنفيذ العقود و احكام القانون وتحسين البنية الاساسية بكافة مجالاتها , اضافة الى اقامة حكومات اكثر تمثيلا وتحسين ادارة القطاع العام وتقليل الفساد [43].

---

[42]- نبيل حشاد ، السوق الشرق اوسطي بين تأييد والمعارضة ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، 1996، ص93.

[43]- سام شارب وأدريان وود وايلين راتين ، المملكة المتحدة ، مزيد من الملكية القطرية -التمويل والتنمية ،ديسمبر ،2005 .

وإذا ما اخذنا بعين الاعتبار المعونات الدولية والديون العمومية , فان زيادة حجم الاولى وتخفيض الثانية يدعم بشكل مباشر التنمية ويساعد الدول الفقيرة على تحقيق الاهداف الانمائية للأمم المتحدة 2030.

ولبلوغ تلك الاهداف فإننا ندعو الى زيادة حجم المعونة والمساعدات الانمائية الرسمية و ابتكار آليات حديثة لمساعدة الدول منخفضة الدخل والمحدودة الموارد حتى لا يثقل كاهلها وتعمها الفوضة من اعباء الديون العمومية وذلك عبر استراتيجيات توافق ادوات المعونة مع احتياجات البلدان لتحسين ارتباط المساعدات بالأولويات التنموية للحكومات خاصة التي تعاني من أزمات لا حصر لها كالحكومة الفلسطينية ، فكلنا نعلم حجم التحديات التي تواجه التنمية بكافة اشكالها في فلسطين بسبب نقص الموارد وسيطرة الجانب الاسرائيلي على الموارد والحدود والمنافذ فيمنع من الوصول اليها او استثمار تلك الموارد مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الاسرائيلي مما يفرض علينا البحث عن موارد التنمية عن طريق الاستفادة من الفرص الدولية لتوفير الموارد الاولية والتغلب على محدودية الموارد الطبيعية المحلية الفلسطينية .

ومما يحسب لظاهرة العولمة من مزايا في تحقيق التنمية المستدامة انها تسهل من فرص وصول صادرات الدول النامية في الاسواق الدولية بطريقة غير تمييزية وشرعية بشرط خفض الرسوم الجمركية وتلطيف القواعد المتعلقة بشهادة منشأ السلع الذي يفرضها الغرب على منتجات الدول النامية ، مما يقلص الفجوة في قواعد ولوج سلع ومنتجات الدول فيما بينها ويدعم النمو المستدام ويحفزه ، بزيادة الانتاج المحلي وزيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الدخل الفردي لبلوغ مستوى راقي من المعيشة .

ولأن العولمة غالبا ما تستثمر في الموارد البشرية اثناء غزوها للمعمورة فإن ذلك يشكل مدعاةً لتوسيع سياسات التنمية في التعليم والصحة بزيادة موازنة كل منها مع ضرورة التركيز على التعليم الابتدائي والرعاية في مجال المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ، أضف الى ذلك فإن عملية تسهيل نقل التكنولوجيا لا سيما ما يتعلق بالنظيف منها وتكنولوجيا حماية البيئة من شانها ان تعمل على انعاش جل القطاعات المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليص الفجوة المتعلقة بنقل التكنولوجيا بين الدول النامية والدول المتقدمة ، خاصة وأن فاتورة استيراد التكنولوجيا باهظة التمن بالنسبة للدول الفقيرة إذا ما نظرنا للاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة الدولية .

فتلك الاتفاقيات لها تأثير سلبي كبير خاصة وأنها توفر الحماية لجميع الاختراعات التكنولوجية لمدة طويلة بنسبة الدول المتقدمة مما يعيق الابتكار والتنمية بالدول النامية ، ففي مجال الادوية مثلا يلاحظ ان خسائر الرفاه الاقتصادي الذي تتحمله الدول النامية نتيجة براءة الاختراع للأدوية تكون مرتفعة وتأثر بشكل مباشر على عائد تلك الدول ، لذا فان تسهيل عملية نقل التكنولوجيا في مختلف المجالات تعتبر تحد بالنسبة للدول النامية تطالب به وتطرحه في مختلف النقاشات والمؤتمرات وهي تنادي بضرورة تطبيق معايير حماية براءات الاختراع[44] مع مرور الوقت وتماشيا مع تطورات الدول كما حدث للدول المتقدمة بالنسبة لبراءة اختراع الادوية ، حيث تشير التجربة الى أن الدول المتقدمة طبقت حماية قوة براءات الاختراع لما اصبحت تتمتع بارتفاع مستويات الدخل الحقيقي اي بمعدل (يفوق عشرين الف دولار للفرد شهريا) في حين تطالب الدول النامية الالتزام بهذه المعايير في ظل انخفاض مستويات الدخل (اقل من 500 الى 8 آلاف دولار للفرد) .

بالاضافة الى كل ما سبق فإن اتفاقية التبادل التجاري المبرمة في ظل قواعد العولمة تسهل استفادة الدول العربية من المزايا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية الا أن ذلك يتطلب الاسراع في اصلاح

---

[44]- ارفيند سوبرا مانيل ، براءات الاختراع واتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية ، التمويل والتنمية ،مارس ، 20045 ، ص 22 .

السياسات التجارية والزراعية للدول ، وازالة كل حواجز والقيود التي تشوه التجارة الحرة والمشروعة ، وتقديم التسهيلات التجارية والتخفيف من القيود الفنية مع ضرورة ادراج متطلبات البيئة ضمن خطط وسياسات التجارة للدول ، ويتحقق ذلك من خلال :

- حماية المنافسة من الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على الاسعار
- حماية المنافسة من استغلال مراكز السيطرة لا سيما الشركات متعددة الجنسية والشراكات الكبرى [45]للحصول على مزايا تحفيزية في اطار المعونات التجارية
- تحقيق الشفافية بتوفير المعلومات للمنتج والمستهلك لأن ذلك يعد اهم الوسائل الفاعلة لتحقيق المنافسة المشروعة
- زيادة مجالات الاستثمار بدعم الدول التي تعاني من ويلات الحصار ، وتحقيق التعاون الاقليمي الداخلي لبناء قاعدة صناعية كبيرة بزيادة الاموال الموجهة للاستثمار بتعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة على حدة
- توفير مصادر التمويل العربية كبديل لمؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حفاظا على السيادة العربية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية واثر ذلك على السيادة الوطنية .

تلك المزايا وغيرها يمكن من خلالها الوصول الى وضع الركائز الاقتصادية المناسبة لاقامة تكتل عربي اقتصادي متين ، خاصة اذا ما علمنا ان مختلف التجارب الوحدوية باءت بالفشل والانكسار بفعل تشتت القرار العربي وتأثره بعوامل مختلفة متعددة ، وعليه فقد اصبح التكامل مطلب ضروري خاصة من قبل الشعوب العربية والاسلامية للتصدي للمتغيرات الدولية التي تفرضها العولمة وتسير في اتجاه واحد تقوده أمريكا وقوامه النظام الرأسمالي الاستعماري .

[45]- انظر : بيتر سادر لاند ، لماذا يجب ان نقبل العولمة ؟ التمويل والتنمية ،سبتمبر ،2002 .

قائمة المراجع

1-خالد بن محمد القاسمي ، التكتل الاقتصادي في العالم مع الاشارة خاصة لحالة الدول العربية ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ،1988

2 - يس السيد"في مفهوم العولمة "المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 228 فيفري -1998 .

3- سعيد جعفري ، ما الحكامة ، مطبعة الامنية – الرباط - 2014

4- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) منشورات الامم المتحدة 1987 .تضمنت هذه اللجنة ما يزيد عن عشرين شخصية سياسية عالمية وخبراء في التنمية من مختلف دول العالم عملوا لمدة ثلاث سنوات وتناولوا التنمية المستدامة من منظور دولي ناقش أسباب تدهور البيئة التي كانت نتاج حالات الفقر والنمو السكاني في دول الجنوب ، والاستهلاك المفرط والتلوث في دول الشمال ، واكد على ضرورة بدل مجهودا على مستوى دولي لحل المشاكل البيئية المتفاقمة .

5-ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، 2000 ، الطبعة الاولى ،.

6-كريم لحرش : مغرب الحكامة ، التطورات ، المقاربات والرهانات ،سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية الرباط ،الطبعه الثانية 2011

7-سلوى الشعراوي جمعة : إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، منشورات مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، القاهرة الطبعة الثانية 2001 .

8- كريم لحرش : مغرب الحكامة ، التطورات ، المقاربات والرهانات ، مطبعة توب برس ، الرباط 2011 ، الطبعة الثانية ،

9- سعد أصيل : الحكامة الجيدة بين المتغيرات الدولية والمتطلبات الوطنية ، سلسلة اللامركزية والادارة الترابية ، الحكامة الجيدة بالمغرب ، الرباط 2013 ، الطبعة الاولى ،

10- عدنان دغلس ، دور الحوكمة وجهود مكافحة الفساد الثلاثي الأبعاد ، رام الله –فلسطين 2018 ،

11- مهند محمد موسى وعبد الرحمن محمد ، دور الحكامة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي ، دراسة ميدانية ، جامعة الاسراء ،

12- انظر هيثم هاشم الخقاف ، استراتيجية حوكمة الشراكات في مكافحة مظاهر الفساد الاداري 2012

13- (strategis vision)
Thompson et Strickland. Straegic Management . Mc Graw/Boston/2003.-
Schermerhorn.Mangement .John Wily et Sons/Newyork/1999.- أورده أكرم سالم
الحوار المتمدن العدد 2232 بتاريخ 2008/3/26 على الموقع الالكتروني www.ahewar.org

14- منال محمد طعلت محمود ، أساسيات علم الادارة ، المكتب الجامع الحديث ،2003 ،

15- عبد العظيم عبد السلام ، القيادة الادارية ودورها في صنع القرار ،الطبعة الاولى, 1995.

16- محمد باهي ، تدبير الموارد البشرية للادارة العمومية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، الطبعة الاولى,2002 .

17- السيد محمد حسن الجوهري ، الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2007 ،

18- رشيد او تور ، الخلفية الحضارية للجودة ، منشورات نادي الفكري الاسلامي الجديد ، مطبعة توب برس ، الرباط ، 2003 ،

19- عمر وصيفي عقيلي ، مدخل الى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة ، دار النشر ، عمان الاردن ، دون سنة .

20-عبد الرحمن محمد رشوان محمد عبد ربه ابو رحمة : أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز وجودة التقارير المالية ، دراسة حالة على الكليات الجامعية الفلسطينية .

21- صلاح سالم زنونة ، العولمة والوطن العربي ، جامعة القاهرة 2002 ،

22- محمد باتر وردم ، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ،2003

23- محمد السيد سليم (مهاتير محمد 1985 –الى الآن)اورده ماجدة صالح ، عظماء آسيا القرن العشرين ، جامعة القاهرة ،2000 ،

24- محمد عبد الكريم ربه و محمد عزت ابراهيم ، اقتصاديات الموارد ، دار المعرفة الجامعية ، 2000

25- الخواجا محمد علا ، العولمة والتنمية المستدامة ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الاول ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو العربية للعلوم ، بيروت ،الطبعة الاولى, 2006 .

26- حنيش أحمد وبوضياف حفيد : التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الخامس حول : استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وردت على الموقع الالكتروني التالي :
www.blidaz.dz/eco

27- عبيرات مقدم بلخضر عبد القادر ، الطاقات وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2008

28- زواوية حلال : دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب وتونس ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2013

29 -United nation Envionment Programme, international labour Organization, and International Trade Unon Confederation Preliminary,Report Green Jops:Towards Sustainable Work in alow - carbon World,Table n 11, Employment Estimates in the Renewable Energy Sector, Global and Selected Coutries,2006 , in Annes.

30- نبيل حشاد ، السوق الشرق اوسطي بين تأييد والمعارضة ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، 1996 ،

31- سام شارب وأدريان وود وايلين راتين ، المملكة المتحدة ، مزيد من الملكية القطرية -التمويل والتنمية ،ديسمبر ،2005 .

32- ارفيند سوبرا مانيل ، براءات الاختراع واتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية ، التمويل والتنمية ،مارس ، 2004

33- : بيتر سادر لاند ، لماذا يجب ان نقبل العولمة ؟ التمويل والتنمية ،سبتمبر ،2002 .

الفهرس

مقدمة 1
المبحث الأول : آليات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة.....4

المطلب الأول : المشاركة والنهوض بالتنمية 5
الفقرة الأولى : الشراكات العمومية المحلية 5

الفقرة الثانية : أهمية الشراكات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة 7
المطلب الثاني : الحكومة وأثرها على التنمية المستدامة.....10
الفقرة الأولى : المرتكزات المرجعية للحكامة 11
أولا: المرتكزات السياسية للحكامة 11
ثانيا : المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية للحكامة 12
الفقرة الثانية : معايير الحكامة للنهوض بالتنمية المستدامة 15
المبحث الثاني : العولمة والتنمية المستدامة 16
المطلب الأول: منهج التنمية المستدامة في مواجهة تحديات العولمة : 17
المطلب الثاني : مرتكزات التنمية المستدامة في ظل العولمة 18
الفقرة الاولى :ابعاد التنمية المستدامة.....19
الفقرة الثانية : اثر العولمة على التنمية المستدامة في الدول النامية.....21